المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية

(القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٧).
(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ١٩٦)

تتوقف القدرة التنافسية على إمكانية زيادة الصادرات أمام التحديات التي تفرضها الأسواق الدولية. لذلك ترتبط هذه القدرة بتعزيز الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بالتكاليف والأسعار والإنتاج والتصدير للسلع والخدمات المختلفة، وخصوصاً إلى الدول التي تعتمد استراتيجيات النمو فيها على الصادرات وسياسات تحرير التجارة.

وطبقاً للدراسات المختلفة يمكن القول إنه لا يوجد تعارض بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية من ناحية والجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى. إلا أن التحدي الذي تواجهه الدول النامية، ومنها مصر، يكمن في الحرص على أن تكون الأنظمة البيئية المعتمدة متلائمة مع الظروف المحلية والدولية، وأن تتصف بالاتساق في التنفيذ وعدم التمييز، وخصوصاً بالنسبة إلى المعايير المفروضة على أسواق الصادرات، وكذلك لا بد أن تطبق هذه المعايير بأقل الوسائل تشويهاً للتجارة ووفقاً لمنهج علمي مدروس. لذلك نقول إنه ينبغي للدول النامية، ومنها مصر، تعزيز النظم البيئية للحماية والرفاهية، ولتخفيف حدة المشكلات التي تظهر عند اعتماد نظم بيئية مرتفعة التكاليف.

ونظراً إلى أن الصادرات المصرية تمثل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز تأثير الالتزام بالمعايير البيئية المحلية والعالمية على القدرة التنافسية للصادرات المصرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع «المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، وذلك من خلال خمسة فصول رئيسية، حيث تناول **الفصل الأول** دراسة المعايير البيئية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال أربعة **مباحث** اختص أولها بدراسة مفهوم المعيار ومضمونيته، في حين تناول **المبحث الثاني** نوعية الحياة في مقابل التنمية (صراع أم وفاق؟)، وتناول **المبحث الثالث** معايير البيئة النظيفة وأثرها على استدامة التنمية، أما **المبحث الرابع** والأخير، فقد تناول دراسة طاقة الحمل والاستغلال لعناصر المنظومة البيئية.

وتناول **الفصل الثاني** دراسة نظرة عامة حول الإدارة والالتزامات البيئية للمنشآت

الصناعية المصرية، وذلك من خلال **مبحثين**، تناول **المبحث الأول** دراسة الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية، في حين تناول **المبحث الثاني** دراسة الالتزامات البيئية للمنشآت الصناعية المصرية.

أما **الفصل الثالث**، فقد اختص بدراسة تطور التجارة والاتفاقيات العالمية المتصلة بالبيئة، وذلك من خلال **أربعة مباحث**، تناول **المبحث الأول** دراسة الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير التجارة وأثرها على البيئة، وتناول **المبحث الثاني** دراسة أثر الضرائب والإعانات البيئية على التنافسية، في حين تناول **المبحث الثالث** دراسة العنونة البيئية وتأثيرها على مستوى التكلفة وشروط المنافسة في الأسواق، وأخيراً تناول **المبحث الرابع** دراسة الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة.

وتناول **الفصل الرابع** دراسة القدرة التنافسية للصادرات المصرية والاشتراطات البيئية، وذلك من خلال **ثلاثة مباحث**. تناول **المبحث الأول** دراسة هيكل الصادرات والواردات المصرية، في حين تناول **المبحث الثاني** دراسة العلاقة بين القدرة التنافسية للصادرات واستيفاء المعايير البيئية. أما **المبحث الثالث** فقد تناول دراسة الصادرات التي تحقق المزايا النسبية والاعتبارات البيئية.

أما **الفصل الخامس** والأخير من هذه الدراسة، فقد اختص بالدراسة الميدانية لعينة من الشركات المصرية التي تصدر منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، حيث تم التركيز على نشاطين هامين هما الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، وذلك للتعرف على محددات القدرة التنافسية لهما وعلاقتها بدرجة استيفاء المواصفات والاشتراطات والمعايير البيئية المحلية والخارجية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج الهامة نذكر منها:

١ ـ أن الإدارة البيئية الرشيدة هي الإدارة التي تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينها.

٢ ـ توجد علاقة تشابكية بين كل من التجارة والبيئة وذلك لأن النشاط التجاري يهتم بالتبادل السلعي والخدمي بين الأفراد والمجموعات والدول، وهذا النشاط يرتبط بالإنتاج الذي يعتمد على الموارد الطبيعية والبيئية والتي بدون شك يؤثر فيها من ناحية ويتأثر بها من ناحية أخرى.

٣ ـ أن تحرير التجارة الذي يقوم على مراعاة القواعد والمعايير البيئية يساعد على التنمية المستدامة، والعكس صحيح فتحرير التجارة الذي لا يقوم على مراعاة المعايير البيئية يؤدي إلى الإضرار بالبيئة ومن ثم لا يساعد على التنمية المستدامة.

٤ ـ أن العلاقة التبادلية بين التجارة والبيئة وضرورة تطبيق الإجراءات والمعايير البيئية له تأثير كبير على القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق بالنسبة إلى الدول النامية.

٥ ـ أن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان من الدول النامية الاهتمام بمتطلبات التنمية وبناء قدرتها

ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها.

٦ ـ إذا كانت تكلفة تطبيق المعايير البيئية وما يتطلبه ذلك من تغير أساليب الإنتاج وتوفير الخبرات الفنية والتكنولوجية يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن تكلفة عدم تطبيق هذه المعايير سوف يؤدي إلى تدهور الوضع البيئي ومن ثم الإضرار بالصحة العامة للمواطنين.

٧ ـ يهدف تطبيق الضرائب والإعانات البيئية إلى تحسين المناخ البيئي وتحفيز الأنشطة المختلفة على تحقيق أهدافها في إطار المحافظة على البيئة وعلى الصحة العامة.

٨ ـ أن التفكير في التطبيقي العشوائي للضرائب والرسوم البيئية من قبل الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية أمر غير منطقي وغير مقبول وغير قائم على أسس سليمة، كما أنه لا يعتمد على قياسات كمية دقيقة ومن ثم فإن تطبيقه سوف يؤدي إلى الحد من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية، ومن ثم الحد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

٩ ـ مطالبة الدول المتقدمة أكثر من مرة بتعديل الهيكل الحالي لاتفاقية الغات، وذلك لإعطاء دورة الإنتاج أهمية المنتج النهائي نفسها، وبالتالي تطبيق المعايير البيئية على طرق وعمليات الإنتاج وليس فقط المنتج النهائي.

١٠ ـ معارضة الدول النامية بشدة اقتراح الدول المتقدمة بتطبيق المعايير البيئية على طرق وعمليات الإنتاج وليس فقط المنتج النهائي، كما هو متبع الآن، وحذرت من أن تطبيق هذه المعايير على دورة الإنتاج سوف يؤثرسلباً على النظام التجاري الدولي وسوف يحد من حرية التجارة، هذا بالإضافة إلى التأثير العكسي على صادراتها ومن ثم على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

١١ ـ أدى اعتراض الدول النامية على مطالبة الدول المتقدمة بتعديل الهيكل الحالي لقواعد النظام التجاري الدولي (تطبيق المعايير البيئية على دورة حياة المنتج) إلى عدول الدول المتقدمة عن موقفها على الأقل في الوقت الحالي.

١٢ ـ رغم أن العلامات البيئية تعد اختيارية إلا أنها في ظل المتطلبات الجديدة للسوق العالمي أصبحت أداة ضرورية للسوق العالمية لا غنى عنها لأغلب الصادرات، وخاصة الصادرات الزراعية حيث يستدل بها على درجة الجودة ومستوى التنافسية.

١٣ ـ أن زيادة العلامات البيئية وتشعبها واختلافها من دولة إلى أخرى يجعلان الالتزام بها صعباً ومكلفا، خاصة بالنسبة إلى الدول النامية، ومن ثم يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

١٤ ـ على الرغم من أن الميثاق الذي أصدرته هيئة التجارة الأوروبية، والذي يحتوي على العديد من المتطلبات والاشتراطات البيئية المرتبطة بالبيئة والصحة والعمالة، يعتبر اختيارياً، إلا أنه أصبح الآن ضرورياً لمرور السلع والخدمات المختلفة إلى الأسواق الأوروبية.

١٥ ـ أصبحت المواصفات القياسية العالمية للصناعات الغذائية شرطاً أساسياً للدول المختلفة عند وضع مواصفاتها

القياسية الغذائية المحلية، ومن ثم أصبحت هذه المواصفات تمثل عبئاً إضافياً على صادرات الدول النامية من الصناعات الغذائية.

١٦ ـ رغم أهمية بعض المعايير البيئية وخاصة (الأيزو ـ ISO ـ ١٤٠٠٠ و١٤٠٠١) كنظام للإدارة البيئية ودورها في زيادة صادرات الدول النامية ودعم قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، فإن هذه المعايير يمكن أن تمثل قيدا جمركياً على التجارة الدولية، وذلك لأنها تتناول طرق الإنتاج وعملياته المتكاملة، وهو ما أدى إلى اعتراض الدول النامية عليه في منظمة التجارة الدولية كما سبق أن ذكرنا.

١٧ ـ تعتبر العلامة البيئية (CE) من أهم شهادات التوفيق والمواءمة البيئية الدولية.

١٨ ـ زيادة عدد الشركات الحاصلة على شهادات الأيزو من ٨ شركات في عام ١٩٩٧ إلى ١٣٤ شركة في عام ٢٠٠٥.

١٩ ـ زيادة قيمة صادرات قطاع الصناعات الغذائية من ٢٢٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠١ إلى ٥,١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦.

٢٠ ـ تبلغ نسبة المنشآت الحاصلة على شهادات الأيزو في مجال الصناعات النسيجية ٥,١ في المئة من إجمالي عدد المنشآت العاملة في هذا المجال.

٢١ ـ تبلغ نسبة المنشآت الحاصلة على شهادات الأيزو في مجال الصناعات الغذائية ١٠,٩ في المئة من إجمالي عدد المنشآت العاملة في هذا المجال.

٢٢ ـ تتعرض مصر لمنافسة إقليمية بالنسبة إلى صادرات الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، وخاصة من دول المغرب وتونس وتركيا.

٢٣ ـ تعاني العديد من الشركات النسيجية وشركات الملابس الجاهزة وكذلك الشركات الغذائية من إمكانية الحصول على العمالة المدربة مهنياً وفنياً في كثير من الأحيان من السوق المحلية.

٢٤ ـ أن ما ينفق على التدريب والبحث العلمي يعتبرضئيلاً جداً بالنسبة إلى نشاطات الشركات التي تعمل في مجال الصناعات النسيجية والغذائية.

٢٥ ـ تدني مستوى الإنفاق على تحديث التكنولوجيا الصديقة للبيئة في كل من الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية.

٢٦ ـ أدى تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ومواصفات الجودة العالمية في الصناعات النسيجية والغذائية إلى فتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة.

٢٧ ـ استعانة العديد من الشركات النسيجية والغذائية التي اشتركت في هذه الدراسة بمركز تحديث الصناعة ومكتب الالتزام البيئي، خاصة في مجالات التدريب وتدعيم المعارض الخارجية.

٢٨ ـ اهتمام جميع الشركات النسيجية والغذائية المشتركة في هذه الدراسة بالأمن الصحي والرعاية الصحية لجميع العاملين فيها.

٢٩ ـ التزام جميع الشركات المشتركة في هذه الدراسة بقوانين العمل المحلية

والدولية، وخاصة عدم تشغيل الأطفال، والالتزام بعدد ساعات العمل المقررة للعمال وكذلك الحد الأدنى للأجور، هذا بالإضافة إلى احترام جميع القوانين المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها.

٣٠ ـ أدى تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية وكذلك مواصفات الجودة العالمية إلى تحسين مستوى الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة في كثير من الشركات النسيجية والغذائية التي اشتركت في هذه الدراسة.

ولقد كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ما يلي:

١ ـ لا بد أن يتصف المعيار البيئي بالموضوعية والقابلية للقياس وأن يشتمل على خصائص أو صفات تفرضها السلامة البيئة والأمان الصحي.

٢ ـ من الأفضل أن يتم دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها ومشاريعها حتى تتوجه أهداف هذه السياسات وآليات تنفيذها وتصميم برامجها ومشاريع هذه البرامج في النهاية نحو ضمان التنمية المستدامة.

٣ ـ لا بد من اهتمام المسؤولين في الدول المختلفة، وخاصة الدول النامية، بدعم تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية، وذلك لزيادة القدرة التنافسية في هذه الدول من ناحية، ولتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة فيها من ناحية أخرى.

٤ ـ لا بد من اتحاد وتعاون الدول النامية حتى تستطيع الوقوف أمام مطالبة الدول المتقدمة بتعديل الهيكل الحالي لاتفاقية الغات، وهو ما يؤدي إلى تطبيق المعايير البيئية على طرق الإنتاج وعملياته وليس فقط على المنتج النهائي كما هو متبع الآن.

٥ ـ لا بد من تنظيم قواعد العلامات البيئية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص والاعتراف المتبادل بحيث تطبق كل دولة المعايير التي تتمشى مع قيمها الخاصة في إطار ما نصت عليه أجندة القرن الحادي والعشرين.

٦ ـ ضرورة تشجيع الدولة (في مصر) للشركات المختلفة على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة، وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي والفني لهذه الشركات.

٧ ـ ضرورة دعم الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة في مصر، وذلك عن طريق إعادة هيكلتها وتحديثها وتطبيق مواصفات الجودة العالمية والالتزام بالاشتراطات والمعايير البيئية المحلية والعالمية.

٨ ـ ضرورة التزام شركات النسيج وشركات الملابس الجاهزة بالاشتراطات والمعايير البيئية المحلية والدولية مع إمكانية دراسة تحملها لبعض التكاليف الإضافية في مجال استخدام المياه والطاقة دون أن يؤثر ذلك على فرصتها إلى النفاذ إلى الأسواق العالمية.

٩ ـ ضرورة زيادة معدل الإنفاق السنوي على البحث والتطوير في كل من الشركات النسيجية والغذائية.

١٠ ـ العمل على رفع مهارات العاملين من خلال مراكز التدريب التابعة لوزارة الصناعة والبرامج التي تتيحها المنظمات الدولية، وتوفير المناخ المناسب لاستقرار العمالة، وربط الأجور بمستويات المهارة، ودعم بند التدريب من خلال المساهمة المباشرة للدولة في نفقاته.

١١ ـ البحث عن بدائل للمواد الخام المستوردة مع تقديم الحوافز المناسبة لتوفيرها بالجودة والسعر الملائم، مع الالتزام بأساليب الإنتاج الزراعي الأكثر كفاءة واستدامة (في ما يتعلق باستعمال المبيدات)، وخفض الأضرار البيئية المتصلة بتدهور الأراضي وتلوث الموارد المائية خاصة بالنسبة إلى قطاع الأغذية الزراعية.

١٢ ـ تستطيع شركات المنسوجات والملابس والمفروشات والسجاد أن تلتزم بالاشتراطات البيئية في مجالات الصباغة ـ الغسل ـ التجهيز النهائي، وأن تتكيف مع تحمل تكاليف إضافية في مجال استخدام المياه والطاقة دون أن تتأثر فرصتها في النفاذ إلى الأسواق الخارجية، مع أهمية أن تعيد الحكومة النظر في دعم مصادر الطاقة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حتى تستطيع التصدير.

١٣ ـ أهمية أن تسعى الشركات إلى الابتكار في عمليات الإنتاج وأن تستوفي شروط المسؤولية الاجتماعية مع الالتزام بالاشتراطات البيئية (العلامات البيئية مع تجنب وضع بعض الأصباغ النتروجينية)، مع الحاجة إلى التفكير في توفير آليات تحفيزية للشركات تتمثل في الحصول على تمويل ميسر ـ ترتيبات ملائمة في نقل التكنولوجيا التي تساعد الشركات على تحقيق الكفاءة وتعويض الارتفاع النسبي في تكاليف الالتزام بالأداء البيئي.

١٤ ـ أهمية تعزيز فكرة إنشاء صندوق للبحث والتطوير تشارك فيه الدولة أساساً ويدعم من القطاع الخاص بحيث يكون مسؤولاً عن تمويل إنشاء وحدات للبحث والتطوير داخل الشركات.

١٥ ـ يعتمد تعزيزالقدرة التنافسية في إطار التنمية المستدامة على تعزيز فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة والمسؤوليات الاجتماعية، ويمكن أن تسهم مبادرات القطاع الخاص الهادفة والشراكة مع القطاع العام على تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا بشكل منظم وعلى نحو يساهم في خفض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالالتزام بمواصفات الجودة والاشتراطات البيئية.

١٦ ـ معالجة الاختلالات الناشئة نتيجة التركيز فقط على المشاريع النسيجية (القطنية المصدر) باعتبار أن مصر تتمتع فيها بمزايا نسبية، وذلك بدعم الاتجاه نحو النشاطات الأخرى الخاصة بالصناعة النسيجية نفسها والمرتبطة بصناعة الألياف والمنسوجات الصناعية ـ صناعة الصباغة ـ التجهيز، وكذلك دعم بعض فروع الصناعات الغذائية كالعصائر والزيتون، وهو ما يتطلب بدوره توسيع نطاق الدعم الذي يقوم به صندوق تنمية الصادرات من خلال إضافة برامج جديدة للدعم بخلاف البرامج القائمة.

١٧ ـ تناول اعتبارات الصحة والسلامة والرفاه التي تحدد المسؤوليات الإدارية والاجتماعية، مع الاهتمام بالدورات التدريبية على الإسعافات، ويمكن الاهتداء

بالمعايير الدولية الخاصة بالصحة الوظيفية مثل التأمين ضد المخاطر والترتيبات الصحية والمطاعم المخصصة للعاملين، مع الاهتمام بتعزيز ثقافة احترام العمل والوقت والبعد عن التكاسل.

١٨ ـ ضرورة إنشاء هيئة مصرية مستقلة لسلامة الغذاء تتولى الرقابة على إنتاج وتداول وتوزيع الأغذية على أن يكون لها الاستقلالية التامة والإدارة المستقلة، وذلك لضمان توافر غذاء صحي وآمن.

١٩ ـ لا بد من تطوير وتأهيل واعتماد المعامل والاختبارات المصرية بصفة عامة ومعامل الغذاء بصفة خاصة وفقاً للمعايير الدولية.

٢٠ ـ لا بد من إنشاء معامل معتمدة دولياً في مجال تحليل الأغذية المختلفة.

٢١ ـ ضرورة تطوير النظام الرقابي على الصناعات الغذائية وعلى الأسواق ودمج الأجهزة الرقابية في جهاز واحد يحقق الرقابة الفعالة دون تعقيدات أو ازدواجية، وذلك لتحقيق المزيد من الشفافية في الرقابة والمرونة والتوسع في الاستثمار.

٢٢ ـ ضرورة تعاون جميع الأجهزة الرقابية في الدولة لمحاصرة ظاهرة الأغذية غير المطابقة للمواصفات الفنية.

٢٣ ـ ضرورة التصدي بحزم لمحاولات غش المنتجات الغذائية في أثناء التصنيع أو التداول.

٢٤ ـ ضرورة تقديم الدعم المالي والفني للمستثمرين في مشاريع تربية الماشية، وخاصة صغار المستثمرين، مع تشجيع إقامة مشاريع جديدة لزيادة الإنتاج المصري من الألبان، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليها في الصناعات الغذائية.

٢٥ ـ تشجيع المستثمرين للمساهمة في مشاريع استصلاح وزراعة الأراضي الجديدة لزيادة الإنتاج من المنتجات الزراعية المختلفة، ومن ثم توفير الخامات والمنتجات اللازمة للصناعات الغذائية.

٢٦ ـ إلغاء ضريبة المبيعات على مستلزمات الإنتاج المحلية المستخدمة في التصنيع المحلي بالنسبة إلى الصناعات الغذائية أسوة بمستلزمات الإنتاج المستوردة المعفاة من هذه الضريبة.

٢٧ ـ تفعيل دور مركز تكنولوجيا الصناعات النسيجية والغذائية بهدف تحديث الشركات المصرية العاملة في النشاطين المذكورين، وتعميق استخدام أساليب الإنتاج والإدارة المتطورة، الأمر الذي يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية والارتقاء بعملية التصنيع الغذائي والمنسوجات والملابس بما يتماشى مع مواصفات الجودة الأوروبية وتحقيق المواصفات القياسية العالمية.

٢٨ ـ ضرورة أن توفر الحكومة الآليات المناسبة بما يكفل إعانة المنتجين على إنشاء معاهد للصناعات الغذائية خصيصاً لتوفير العمالة الفنية والمهندسين المتخصصين في هذا المجال الصناعي الواعد ■